جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

مدى فاعلية المؤسسات المالية فى رفع معدلات الاستثمار من خلال القطاع المالي في مصر/ دراسة مقارنة (جنوب إفريقيا)

The effectiveness of financial institutions to raise the rates of investment through the financial sector in Egypt / comparative study (South Africa)

رسالة مقدمة للحصول على درجه الماجستير في الاقتصاد

إعداد
الباحث / شادى عبدالعال علي مشرف المزوري

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور / علي لطفي
استاذ الاقتصاد بالكلية ورئيس وزراء مصر الأسبق
مشرف مشارك
الدكتور/كريم مصطفى
مدرس الاقتصاد بالكلية

٢٠١٤

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير

إعداد

الباحث / شادى عبدالعال علي مشرف المزوري

عنوان الرسالة

مدى فاعلية المؤسسات المالية فى رفع معدلات الاستثمار من خلال القطاع المالي في مصر/ دراسة مقارنة (جنوب إفريقيا)

رسالة مقدمة للحصول على درجه الماجستير في الاقتصاد

لجنة الاشراف

١- أد/على لطفى محمود لطفى رئيس وزراء مصر الاسبق أستاذ الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس

٢-أد/حسن أحمد عبيد أستاذ الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

٣-أد/عبير فرحات على أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة شمس

تاريخ البحث : / /

اجيزت الرسالة بتاريخ

/ /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ / / /

شكر و تقدير

أتقدم باسما آيات الشكر والتقدير إلي أد/ على لطفى محمود لطفى'' رئيس وزراء مصر الاسبق أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس '' لما بذله من وقت و مجهود للإشراف علي هذه الرسالة و مساعدته لي من أجل إخراج هذا العمل بهذه الصورة فله مني جزيل الشكر و التقدير و العرفان.

كما أتقدم بالشكر إلى أد/حسن أحمد عبيد'' أستاذ الاقتصاد –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة '' لموافقته علي الاشتراك في لجنة الحكم و المناقشة وعضواً خارجياً مما مكني من الاستفادة من خبرته العلمية و العملية فله من جزيل الشكر و التقدير و العرفان.

و أشكر أيضا أد/عبير فرحات على'' أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس ''لموافقتها علي الاشتراك في لجنة الحكم و المناقشة و عضواً في اللجنة مما مكن الباحث من الاستفادة من آرائها العلمية فلها من جزيل الشكر و التقدير و العرفان.

و أشكر أيضا د/ كريم مصطفى'' مدرس الاقتصاد – كلية التجارة–جامعة عين شمس '' لما بذله من وقت و مجهود للإشراف علي هذه الرسالة بالاشتراك و إبداء أرائه المختلفة التي كانت ذات قيمة لهذا العمل و التي ساعدتني علي إظهار الرسالة بهذا الشكل فله من جزيل الشكر و التقدير و العرفان.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أبى و أمي فقد كان لهما الفضل في ما أنا فيه الآن ، متمنياً من المولى أن يكون ثواب هذا العمل في ميزان حسانتهم يوم القيامة.

كما أهديه أيضاً لكلاً من زوجتي وأخواتي وابنى وكافة أقاربي وأصدقائي لما قدموه من تشجيع ودعم لي طوال الفترة الماضية وهو ما كان له عظيم الاثر على ، فلهم منى جميعاً بالغ الشكر والتقدير والعرفان.

كما أختص بالإهداء الى روح صديقي الغالي المهندس / محمود حلمي طنطاوي فقد كان هذا حلمه رحمه الله واسكنه فسيح جناته

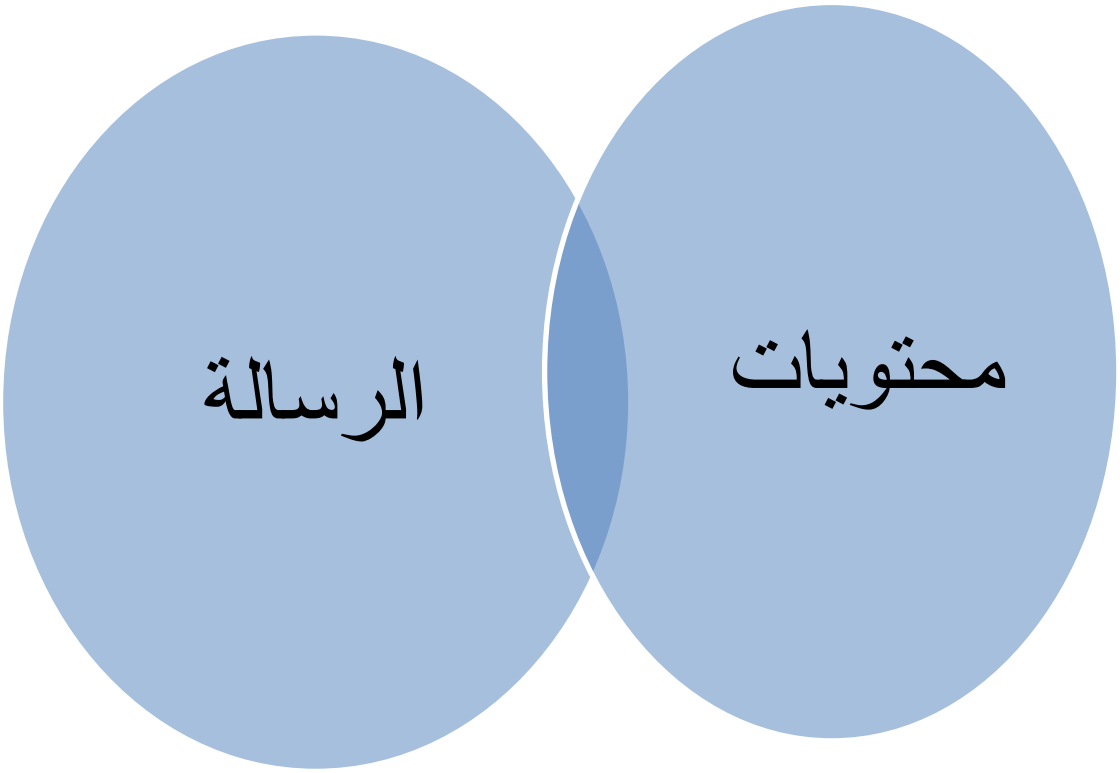
محتويات
الرسالة

أولاً : قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	**أثر السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية على حجم الاستثمارات في مصر**	**١**
	المبحث الأول : أثر سياسات البنك المركزي على الائتمان المصرفي	٢
	أولاً: سياسة توظيف الموارد المالية في البنوك	٢
	ثانياً: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستثمار	١٠
	المبحث الثاني :أثر سياسات الهيئة العامة للرقابة المالية على الاستثمار في سوق الأوراق المالية وشركات التأمين	١٧
	أولاً: كفاءة سوق رأس المال في نمو وتخصيص الاستثمارات	١٧
	ثانياً: دور قطاع التأمين في تمويل الاستثمارات	٢٧
	الخلاصة	٣٢
الفصل الثاني	**أثر تطور القطاع المالي على الاستثمار في جمهورية جنوب أفريقيا**	**٣٣**
	المبحث الأول : تطور القطاع المالي في جمهورية جنوب أفريقيا	٣٤
	أولاً :أثر سياسات بنك الاحتياطي على القطاع المصرفي لجمهورية جنوب أفريقيا	٣٤
	ثانياً :مجلس الخدمات المالية وعلاقته بالقطاع المالي غير المصرفي	٤٨
	المبحث الثاني :أثر تطور القطاع المالي على الاستثمار في جمهورية جنوب أفريقيا	٦٩
	أولاً : تحرير تجارة الخدمات المالية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر	
	المبحث الثالث :الدروس المستفادة من تجربة جمهورية جنوب افريقيا في تطوير القطاع المالي	٦٩
	أولاً : الائتمان المصرفي في مصر وجنوب افريقيا	٧٤
	ثانياً : مدى تطور البورصة المصرية مقارنة ببورصة جوهانسبرج	٧٤
	ثالثاً : الاستخدامات الاستثمارية لشركات التامين واعادة التامين في مصر وجنوب افريقيا	٧٥
		٧٧

	الخلاصة	٧٨
الفصل الثالث	**الإطار النظري لنشأة المؤسسات المالية وعلاقتها بالقطاع المالي في مصر**	٧٩
	المبحث الأول: تطور دور البنك المركزي المصري	٨٠
	أولاً- نشأة وتطور البنك المركزي	٨٠
	ثانياً :وظائف البنك المركزي وعلاقتها بالبنوك التجارية	٨٢
	المبحث الثاني: تطور دور الهيئة العامة للرقابة المالية	٨٩
	أولاً : نشأة الهيئة العامة للرقابة المالية	٨٩
	ثانياً : دور الهيئة العامة للرقابة المالية في الإشراف على أسواق رأس المال وأنشطة التأمين	٩٤
	الخلاصة	١٠٠
الفصل الرابع	**المتغيرات المؤثرة في القطاع المالي المصري**	**١٠١**
	المبحث الأول : تطور حجم وهيكل البنوك في مصر	١٠٢
	أولاً: تطور هيكل القطاع المصرفي في مصر	١٠٢
	ثانياً: تطور المركز المالي الاجمالي للبنوك في مصر	١٠٩
	المبحث الثاني: تطور حجم وهيكل القطاع المالي غير المصرفي في مصر	١١٦
	أولاً: تطور حجم وهيكل سوق الأوراق المالية في مصر	١١٦
	ثانياً: تطور حجم وهيكل شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر	١٢٣
	المبحث الثالث :الازمة المالية العالمية والقطاع المالي غير المصرفي في مصر	١٣١
	أولاً: أثر الازمة المالية على قطاع التأمين	١٣١
	ثانياً: أثر الأزمة على شركات التمويل العقاري	١٣٣
	ثانياً : تأثير الأزمة على البورصة المصرية	١٣٤
	الخلاصة	١٤١
	النتائج والتوصيات	١٤٢
	قائمة المراجع	١٤٦
	ملخص الرسالة	١٦٠

ثانياً : قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	نسبة الموارد الى الاستخدامات في البنوك المصرية (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٩
٢	نمط توظيف الموارد المالية بالبنوك في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)	١٠
٣	تطور الائتمان المصرفي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢)	١٣
٤	الاستخدامات الاستثمارية المنفذة (عام/خاص) في الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢)	١٤
٥	نسبة الائتمان المصرفي إلى كلٍ من الاستثمارات المنفذة والناتج المحلى الإجمالي في الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٢)	١٥
٦	العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي (٢٠٠٤-٢٠١٢)	٢٠
٧	العلاقة بين سعر الفائدة والتداول في سوق الأوراق المالية (٢٠٠٤-٢٠١١)	٢١
٨	العلاقة بين الإصدارات الجديدة والاستثمارات المنفذة (٢٠٠٤-٢٠١٢)	٢٢
٩	تطور ارتفاع قيمة الأسهم في البورصة المصرية في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)	٢٤
١٠	مضاعف القيمة الدفترية والعائد للقطاعات الأكثر نشاطاً في البورصة المصرية لعام ٢٠١٣	٢٥
١١	مقارنة مؤشرات ifc/s&p (مضاعف الربحية – نسبة الكوبون)	٢٦
١٢	استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين موزعا علي قنوات الاستثمار ٢٠٠٨ -٢٠١١	٢٩
١٣	صافي دخل استثمارات شركات التأمين عام وخاص في الفترة	٣٠

	(٢٠٠٨-٢٠١٢)	
١٤	الميزانية العمومية للبنوك التجارية في جمهورية جنوب أفريقيا (٢٠٠٢-٢٠١٢)	٤٠
١٥	هيكل الودائع والقروض بالبنوك التجارية في جمهورية جنوب أفريقيا (٢٠٠٢-٢٠١٢)	٤٣
١٦	بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع البنوك في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١٢)	٤٥
١٧	ميزانية شركات التأمين الابتدائي طويل الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٢
١٨	ميزانية شركات إعادة التأمين طويل الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٣
١٩	أصول وخصوم التأمين طويل الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٤
٢٠	الاستخدامات الاستثمارية لشركات التأمين طويل الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٥
٢١	ميزانية شركات التأمين الابتدائي قصير الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٧
٢٢	ميزانية شركات إعادة التأمين قصير الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٧
٢٣	أصول وخصوم التأمين قصير الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٨
٢٤	الاستخدامات الاستثمارية لشركات التأمين قصير الأجل في جمهورية جنوب افريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٥٩
٢٥	رأس المال السوقي والأسهم المتداولة ببورصة جوهانسبرج (٢٠٠٢-٢٠١١)	٦٢
٢٦	تطور معدل دوران الأسهم والسيولة ببورصة جوهانسبرج	٦٥

	(٢٠٠٢-٢٠١١)	
٢٧	بعض المؤشرات عن بورصة جوهانسبرج (٢٠٠٢-٢٠١١)	٦٦
٢٨	تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بجمهورية جنوب أفريقيا (٢٠٠٢-٢٠١١)	٧٠
٢٩	العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي ٢٠٠٢-٢٠١٢	٧٢
٣٠	بعض مؤشرات البنوك في مصر وجنوب أفريقيا في الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٢)	٧٤
٣١	بعض مؤشرات البورصة المصرية وبورصة جوهانسبرج(٢٠٠٥-٢٠١٢)	٧٦
٣٢	الاستخدامات الاستثمارية لشركات التامين واعادة التامين في مصر وجنوب افريقيا (٢٠٠٥-٢٠١٢)	٧٧
٣٣	هيكل القطاع المصرفي المصري(٢٠٠٣-٢٠١٢)	١٠٣
٣٤	البنوك المصرية الستة الكبرى الواردة ضمن قائمة أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم خلال عام ٢٠٠٦	١٠٦
٣٥	المركز المالى الاجمالى للبنوك بخلاف البنك المركزى فى مصر (٢٠٠٢-٢٠١٢)	١١١
٣٦	معدلات التغير في الودائع بالعملة المحلية والأجنبية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٢	١١٤
٣٧	نمط الإصدارات الأولية بالبورصة المصرية في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)	١١٨
٣٨	إجمالي تداول الأوراق المالية في البورصة المصرية ٢٠٠٢-٢٠١٢	١١٩
٣٩	الشركات المدرجة بالبورصة المصرية (٢٠٠٥-٢٠١٢)	١٢١
٤٠	الجنسيات المتداولة في البورصة المصرية في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)	١٢٢
٤١	فئات المستثمرين في البورصة المصرية لعام ٢٠١٢	١٢٢

٤٢	أقساط قطاع التأمين في مصر في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)	١٢٩
٤٣	تعويضات قطاع التأمين في مصر في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)	١٣٠
٤٤	تطور أداء شهادات الإيداع الدولية خلال الفترة (يناير –ديسمبر ٢٠٠٨)	١٣٩
٤٥	أسعار شهادات الإيداع الدولية خلال عام ٢٠٠٩	١٤٠

ثالثاً: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	اجمالي ارصدة البنوك لدي بنك الاحتياطي بجمهورية جنوب أفريقيا	٤١
٢	اجمالي الودائع لدي البنوك التجارية بجمهورية جنوب أفريقيا	٤٢
٣	اجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك بجمهورية جنوب أفريقيا	٤٤
٤	اجمالي ارصدة الائتمان المحلي بجمهورية جنوب أفريقيا	٤٧
٥	القيمة السوقية للاسهم ببورصة جوهانسبرج	٦٣
٦	قيمة الاسهم المتداولة ببورصة جوهانسبرج	٦٤
٧	عدد الشركات المدرجة ببورصة جوهانسبرج	٦٧
٨	حافظة أسهم رأس المال ببورصة جوهانسبرج	٦٨
٩	صافي الاستثمار الاجنبي المباشر بجمهورية جنوب افريقيا	٧١

أولاً: مقدمة

تعتبر قضية توفير الموارد المالية اللازمة لرفع معدلات الاستثمار وتحقيق كفاءة تخصيص تلك الموارد بين فروع النشاط المختلفة، إحدى القضايا الجوهرية التي حظيت باهتمام كبير على صعيد أدبيات التنمية والسياسات الاقتصادية على حدٍ سواء، بما يعنيه ذلك من انشغال بقضايا تعبئة ورفع معدلات الادخار المحلي بشقيه العام والخاص والموقف من مصادر التمويل الخارجية وأشكال ذلك التمويل وحدوده.

وعلى الرغم من الوعي- على صعيد الواقع والتجربة التاريخية- بالدور الهام الذي لعبته كل من البنوك وسوق الأوراق المالية في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم للنمو في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ثم اليابان فضلا عن كوريا، إلا أن الاهتمام بذلك الدور على صعيد الأدبيات الاقتصادية لم يبرز بشكل واضح إلا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وتمثل أساسا في الربط بين التنمية المالية والتحرير المالي من جهة ، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخري.

وفي البداية ركزت تلك الأدبيات- والتي تبناها على صعيد السياسات الاقتصادية كلٌ من صندوق النقد والبنك الدوليين- على قطاع البنوك والخدمات المصرفية، وانصرفت إلي إثبات الإيجابي لتحرير سعر الفائدة والمعاملات المصرفية على كل من الادخار والاستثمار وكفاءة الوساطة المالية وزيادة معدل النمو.

إلا أن هذا التركيز من جانب الأدبيات الاقتصادية على البنوك والخدمات المصرفية قد امتد في مرحلة تالية ليشمل القطاع المالي ككل، بما في ذلك مؤسسات وخدمات سوق رأس المال وقطاع التأمين. واعتمدت تلك الأدبيات على الدراسات التطبيقية للتدليل على أن الدول التي حققت نموا سريعا قد اشتركت- على الصعيد المالي- في مجموعة من السمات الرئيسية تتمثل فيما يلي:

١-تزايد عمق الوساطة المالية.

٢-تعاظم دور البنوك(بالمقارنة بالبنك المركزي) في تقديم القروض وتوزيعها بين القطاعات.

٣-تزايد دور المؤسسات المالية غير المصرفية.

٤-تزايد سيولة سوق رأس المال

والواقع أن هذا الاتساع في نطاق الاهتمام بالنمو المالي، ليشمل- بالإضافة إلي البنوك- كافة أشكال المؤسسات والخدمات المالية، قد جاء ليعكس التحويلات التي طرأت على الصناعة المصرفية وقطاع المال ككل خلال

العقدين الماضيين، سواء من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل في الدول الصناعية المتقدمة أو من حيث نصيبه في إجمالي التجارة العالمية، وهو الأمر الذي اقترن بالتحرير والتدويل المتزايد للنشاط المالي.

وفي ضوء ما سبق ،وأخذاً في الاعتبار القصور الحالي في الموارد اللازمة لتمويل التنمية في مصر وانخفاض معدل الادخار، يصبح السؤال الأساسي المطروح هو إلي أي مدي يمكن للقطاع المالي أن يقوم بكفاءة بدوره في تمويل الاستثمارات في مصر في ظل التوجيهات الرئيسية للمؤسسات المالية المحلية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي المطروح العديد من الأسئلة التفصيلية على النحو التالي:

١-ما هي قدرة القطاع المالي على القيام بكفاءة بوظيفة تعبئة المدخرات وتوفير الأوعية الادخارية وأدوات الاستثمار المالي الملائمة لاجتذاب الموارد التي يمكن إتاحتها للتوظيف؟

٢-ماهي قدرة القطاع المالي على وضع المدخرات تحت تصرف قطاع الأعمال بالحجم والتكلفة والآليات المناسبة لاحتياجاته الجارية والاستثمارية؟

٣-الي أي مدي يمكن الاستفادة من تجربة جمهورية جنوب أفريقيا في تطوير القطاع المالي في مصر؟

٤-ما هي قدرة البنك المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي ومواجهة الصدمات الخارجية ورفع كفاءة القطاع المصرفي؟

٥-الي أي مدي تستطيع الهيئة العامة للرقابة المالية الارتقاء بمستوي سوق الأوراق المالية وقطاع التأمين في تمويل الاستثمارات في مصر؟

٦-الي أي مدي أثرت الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي المصري؟

ثانياً: مشكلة البحث

تكمن المشكلة البحثية في التعرف على أوجه القصور التي يعاني منها القطاع المالي المصري في تمويل الاستثمارات في ظل الاجراءات المتبعة من المؤسسات المالية القائمة بالإشراف والرقابة عليه .في ظل التطورات التي شهدتها السوق المصرية منذ عام ٢٠٠٤ عندما بدأ البنك المركزي المصري بإعداد خطة للإصلاح المصرفي شملت كلاً من البنوك العامة والبنوك المشتركة والبنوك الاجنبية والمتخصصة حيث قام المركزي بعمليات إعادة هيكلة وتخارج بعض البنوك العامة حتي تستطيع تلك البنوك البقاء والمنافسة، كما قام برفع الحد الأدنى لرؤوس

أموال البنوك وفي ظل هذا كان البنك المركزي وما زال يمتلك العديد من الادوات التي عادة ما يستخدمها في التأثير على الائتمان المتاح من قبل البنوك وبالتالي التأثير على معدلات الاستثمار.

كما أن الهيئة العامة للرقابة المالية استمرت على النهج الذي أتبعته الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في تطوير قطاع التأمين المصري بداية من عام ٢٠٠٥ في ظل تحرير خدمات التأمين الأمر الذي اتبعه دخول شركات تامين أجنبية التي اقتصت جزءاً من شركات التأمين المحلية الامر الذي أدي الي إدماج بعض شركات التأمين العامة في كيانين فقط ولكن مع ذلك تكمن المشكلة في ضآلة حجم الاستثمارات التي تمولها شركات التأمين وإعادة التأمين في مصر.

أتي أيضاً صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ليحمل في جوانبه تطوير سوق الأوراق المالية في مصر والتي قامت بإتاحة تداول الأوراق المالية في البورصات العالمية .كما قامت البورصة المصرية باستحداث العديد من الأوراق والادوات المالية التي من شأنها تنشيط سوق الأوراق المالية وقد أدت دورها ولكن يعاب على البورصة المصرية بشدة التقلبات التي تشهدها بين وقت وآخر.

وفي ظل تحرير القطاع المالي المصري وانفتاحه على باقي دول العالم أتت الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العديد من بلدان العالم ، وقد تأثر القطاع المالي المصري كباقي دول العالم.

كما تتعرض الدراسة الى التعرف على تجربة جمهورية جنوب افريقيا في تطوير القطاع المالي نظراً لارتفاع معدلات نمو القطاع المالي بها ، فضلاً عن استعراض دور بنك الاحتياطي لجمهورية جنوب افريقيا في رفع قدرة البنوك في تمويل الاستثمارات ، بالإضافة الى توضيح دور مجلس الخدمات المالية في تنشيط بورصة جوهانسبرج وتعميق دور شركات التامين واعادة التامين بالمساهمة في تمويل الاستثمارات .

ثالثاً: أهداف البحث

١- ايضاح العلاقة بين المؤسسات المالية والقطاع المالي في مصر.

٢- التعرف على أهمية القطاع المالي للنهوض بمعدلات الاستثمار .

٣- تقييم دور البنوك وسوق الأوراق المالية وشركات التأمين في دعم الاستثمار في مصر .

٤- ايضاح أبرز التغيرات المحلية والدولية التي أثرت على القطاع المالي في مصر .

٥-التعرف على دور المؤسسات المالية في جنوب افريقيا في رفع معدلات الاستثمار .

رابعاً: أهمية البحث

وتتمثل أهمية البحث في التعرف على الوضع الحالي للقطاع المالي كما تبلور عبر الاتجاهات الرئيسية لأدائه من منتصف عام٢٠٠٢ وحتي نهاية عام ٢٠١٢

خامساً: فروض البحث

١- انخفاض مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات المحلية في مصر .

٢-عدم فاعلية نظام البيع والشراء في نفس الجلسة على استقرار سوق الأوراق المالية في مصر.

٣-يمكن الاستفادة من تجربة جنوب افريقيا في تطوير دور القطاع المالي في دعم الاستثمار في مصر.

٤- يمكن الاستفادة من قطاع التأمين في دعم الاستثمار الحقيقي في مصر.

سادساً: حدود البحث

١-الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في جمهورية مصر العربية وجمهورية جنوب أفريقيا، وقد قام الباحث باختيار جمهورية جنوب أفريقيا لما حققته من تقدم اقتصادي وارتفاع في معدلات الاستثمار في العقود الماضية الامر الذي وضعها في مرتبة متقدمة في وسط اقتصاديات العالم الناشئة.

٢-الحدود الزمانية: اعتمدت الدراسة على البيانات المتاحة عن القطاع المالي في الفترة من ٢٠٠٢ الي ٢٠١٢ حيث قامت المؤسسات المالية المحلية باتباع خطة اصلاح للقطاع المالي بدأت منذ عام ٢٠٠٥ وتم تفضيل الرجوع ثلاث سنوات قبل بداية الاصلاح حتى يستطيع الحكم على مدي الاستفادة من تلك الخطة في رفع معدلات الاستثمار.

سابعاً: منهج البحث

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي المقارن من خلال الآتي:

١-تحليل البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي مع توصيف حالة التطورات التي شهدها هذا القطاع.

٢-بيان حالة شركات التأمين وإعادة التأمين المصرية في ضوء التطورات التي شهدتها.

٣-تحليل البيانات الخاصة بالبورصة المصرية وتوصيف دورها في تمويل الاستثمار.

٤-توصيف قدرة البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية في تنشيط القطاع المالي في مصر.

٥-تحليل التطورات التي شهدها القطاع المالي في جمهورية جنوب أفريقيا وأثره على نمو الاستثمار.

٦-ايضاح الأثار المترتبة على القطاع المالي المصري في ضوء الأزمة المالية العالمية.

وقد اعتمد الباحث على المصادر الآتية :.